قراءة نقدية حول علم الاجتماع في الوطن العربي
Reading criticism about sociology in the Arab world

د.يوسف سعدون

أستاذ محاضر– جامعة عنابة

الملخص:

تقدم هذه المقالة قراءة نقدية لعلم الاجتماع في الوطن العربي، معبرة عن الهوة التي تفصل بين ما يقدم معرفيا حول هذا العلم وواقع الدراسات الإمبريقية، والبحث عن عوامل هذه الأزمة داخليا وخارجيا واستطلاع الجهود المبذولة في هذا الإطار وتقديم الاقتراحات الضرورية لتجاوز هذه الأزمة، مع عرض لواقع تدريس علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية والإشكالات التي تواجهه

Abstract:

This article presents a critical reading of sociology in the Arab world. It presents the gap between what is presented awareness about this science and the reality of empiric studies, the search for the factors of this crisis internally and externally, and exploring the efforts made in this framework and making the necessary suggestions to overcome this crisis, and presentation the reality of teaching sociology in the Algerian University and the problems facing it.

لقد سعى علماء الاجتماع خلال السنوات الأخيرة الى القيام بالعديد من المحاولات الفكرية ركزت أساسا على نقد علم الاجتماع الغربي بما تضمنه من أفكار محافظة، وعلم الاجتماع الماركسي بمحتواه الراديكالي الثوري. لكن ما لاحظه الكثير من الباحثين والمهتمين هو إغفالهم تقديم محاولات علمية نقدية لواقع المجتمع العربي بكل تركيبته الثقافية وأبعاده التاريخية والجغرافية لأن ذلك يعبر–حسب رأينا– عن خصوصية هذا الواقع الذي يختلف عن واقع المجتمعات الغربية.

إن الوضع كما نراه اليوم أصبح يعبر حسب رأي كثير من الباحثين في علم الاجتماع عن وجود هوة عميقة بين المشتغلين بهذا العلم، أي ما يقدمونه من أفكار ونظريات وحتى ما يقومون به من دراسات أمبريقية وواقع هذه المجتمعات. بمعنى أن كل تلك المجهودات تبدو في كثير من الأحيان أنها هامشية لأنها لم ترق إلى ذلك المستوى من التنظير الذي بامكانه تحليل وتفسير المشكلات الاجتماعية مثل:الأمية، البطالة، الفقر، الانحراف والجريمة...إلخ. هذا الواقع أصبح يعبر عليه حاليا بأزمة

إغتراب عالم الاجتماع عن واقعه، أي جوهر إهتماماته الحقيقية. لكن ذلك لا يعني وجود اختلاف جوهري بين هؤلاء العلماء حول تحديد الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة وأبعادها.

وفي هذا السياق طرح تساؤل هام مؤداه: هل أن أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي ترجع إلى عوامل داخلية كامنة في التراث المجتمعي، أم ترجع إلى عوامل خارجية(المحاكاة)، أم هي نتاج للتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية؟ [1].

لعل الإجابة عن هذا التساؤل وما يتعلق به من قضايا محورية كان موضع بحث ونقاش هيئات علمية متخصصة ومحور تحليلات فردية وجماعية متعددة، ونظرا لكثرة الروافد والاتجاهات الفكرية والايديولوجية وما بينها من تعارضات موضوعية في القليل، وذاتية في الكثير، فقد أصبح هناك ما يسمى بإشكالية أوأزمة علم الاجتماع في الوطن العربي، وخلال المحاورات التفصيلية التي دارت لفهم هذه الإشكالية تاهت القضية المحورية بين الداخل والخارج، بين التقليد والمعاصر، بين القومي والعالمي بين المحافظ والراديكالي. فهذا الذي يؤكد على أن أزمة علم الاجتماع ترجع بالأساس إلى **حداثة العلم في الوطن العربي**، مغفلين بذلك كون علم الاجتماع ذاته يمثل تراثا تاريخيا يضرب بجذوره في أعماق الماضي البعيد الذي عبر عنه الفلاسفة القدامى وصولا إلى وضع معالم هذا العلم على يد **العلامة ابن خلدون** الذي أسس قواعده وأرسى مناهجه**(2)** ضمن كتابه الشهير "**المقدمة**".

وعليه، فإن مقولة حداثة العلم لم تكن في واقع الأمر من بين الأسباب الحقيقية لتدني علم الاجتماع العربي واغترابه عن واقعه. فهناك من يلمح إلى أزمة الديمقراطية باعتبارها هي محور الخلل في البناء الثقافي ككل، بمعنى هنالك بعض القيود التي أصبحت تفرضها بعض الجهات والدوائر الرسمية. وينطلق أصحاب هذا الرأي من قضية النقاش والجدل الليبرالي الغربي، غافلين طبيعة وأسباب التكوين الثقافي المغترب في المجتمع العربي، والذي يشكل بدوره خليطا غريبا من هنا وهناك، يربط بين إيديولوجيات متوردة تجمع بين المحافظة والراديكالية – تشوه التراث– وتطمس معالم الوعي التاريخي وتتشكل لدى مفكرينا رؤية غير محددة الهوية والمعالم تطرح قضايا الواقع بمنحى راديكالي وتنتهي

بتفسيرات لاهوتية أو قدرية تطلق شعارات التغيير لتدعيم النظام القائم تبحث في الهوية والتراث وتتغافل الحاضر تنقل عن الغرب وتتحدث عن الموروث .

وإذا كان دعاة هذا الاتجاه يدللون على وجهة نظرهم بأن القيود وكذلك الكبت الذي يعاني منها المفكر العربي " الباحث الاجتماعي " تؤدي إلى تغييب الفكر السوسيولوجي فنحن يجب أن نتساءل أولا عن أسباب عدم ملاءمة الديمقراطية الغربية لمجتمعاتنا العربية فإذا كانت الديمقراطية أسلوبا للممارسة الحرة، فيجب أن تتشكل خصائص الحرية بشكل طبيعي من واقع المجتمع، فالممارسة لا تستورد ولا تقترض.وإلى جانب ذلك هناك ثمة تفسيرات أخرى تربط بين أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي والإنحيازات الإيديولوجية للمشتغلين بهذا العلم. إن هذه التفسيرات تطعن في صحة تاريخ العلم بعامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة، وقد قامت الأنساق الرائدة فيه على أسس إيديولوجية صريحة، بل أن فكرة الموضوعية ذاتها توظف عند بعض دعاتها لخدمة أهداف إيديولوجية.**(3)**

أضف إلى ذلك، أن هذه التفسيرات ذاتها تنطلق من إيديولوجية تبريرية غالبا ما تكون محافظة ومستمدة أصولها من علم الاجتماع الرومانسي الغربي الذي ظل يعبر عن آراء وأفكار الرواد الأوائل المؤسسين لهذا العلم على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.**(4)**

وأيا كانت الخلافات حول تفسير ما يسمى بأزمة علم الاجتماع في المجتمع العربي، فإن المتتبع لتاريخ هذا العلم يلاحظ أنه **نما على هامش المجتمعات العربية دون** الاهتمام الكافي به ،بل أن المتفحص لإشكاليات هذا العلم يفاجأ بقلة ما أراد علماء الاجتماع العرب الحديث عنه. فبالرغم من أن لرجال الفكر الاجتماعي العربي رغبة في التأثير على عمل المجتمع من خلال الاهتمام بقضايا جوهرية مثل التنمية المستدامة و توجيه مجريات التغير الاجتماعي في مجتمعاتهم، بل على العكس من ذلك فإن المقدر لإنجازات علم الاجتماع الفعلية

يصاب بخيبة أمل شديدة لبعد الموضوعات التي يقومون بدراستها عن واقع مجتمعاتهم ومشكلاتهم الفعلية.

من هذا المنطلق فقد رأى البعض أن ولادة علم الاجتماع في المجتمع العربي تعد ولادة غير شرعية ،أو ولادة غير كاملة النمو، فهي مستوردة من الخارج، ولدت قبل أوانها وضعت في" حضانة" مجهزة لهذا الغرض ويا ليتها حضانة من صنع المجتمع العربي، فهي حضانة مستحدثة على واقع هذه المجتمعات، وهذا هو سر تعثر العلم الاجتماعي الحقيقي أي الواقعي.

ومن ثم يرى كثير من الباحثين أن هوية علم الاجتماع ليست عربية، لأنها لم تمس القضايا العربية المجتمعية، أي قضايا الإنسان العربي، لذلك فإن اهتمامات علماء الاجتماع العرب مازالت هي نفس اهتمامات رجال الفكر السوسيولوجي الغربي: ويكفي أن نراجع وقائع الندوات والمؤتمرات التي نوقشت فيها إشكالية علم الاجتماع العربي –وهي كثيرة– لنرى إلى أي مدى **يعاني هذا العلم من التدهور والاغتراب** .حيث نلاحظ الانفصال الكامل بين الفكر والعمل أو بين التراث النظري والواقع الامبريقي وانحياز علماء الاجتماع للتراث النظري الغربي وإيديولوجية هذا التراث وبخاصة تبني الإيديولوجية المحافظة التي لا تعبر عن حقيقة الواقع المعاش بهذه المجتمعات، إلى جانب سيطرة القوى الرجعية على المؤسسات التعليمية في بعض أجزاء المجتمع العربي وزيادة حدة التشوه الثقافي والفكري والانشغال بالمفاهيم التحليلية الغربية مثل: النسق، التكيف، التوازن، التكامل وينسحب ذلك على الطرق المنهجية للبحث الاجتماعي حيث نجد سيادة الوضعية كأساس منهجي لمعظم البحوث الاجتماعية في الوطن العربي،على الرغم من درايتهم بتلك الأزمات التي ظل يتخبط فيها أصحاب هذا الاتجاه على امتداد فترة الخمسينيات من القرن الماضي والتي تمثلت في أزمة البنائية الوظيفية على وجه التحديد **(5).**

وهكذا انشغل علماء الاجتماع العرب بمشكلات المجتمع الغربي، وحاولوا النكوص إلى الماضي في عهد ولادة هذا العلم واهتموا بمشكلات المجتمعات غيرهم، ولم يهتموا بمشكلات مجتمعهم، تحدثوا عن الحضارة الغربية وابتعدوا عن تراث الحضارة العربية.والأخطر من هذا أنهم يرددون ما يريد الغرب لهم أن يرددوه. يقدم الغرب نظريات تعبر عن واقعهم لكنها تبرز سيطرتهم وتغلغلهم في المناطق الأخرى، ويشتركون مع رجال الفكر الاجتماعي العربي في ترسيخ نتائج أبحاثهم ودراساتهم وهنا يتركون هذه النتائج تنسب لعلماء عرب، وهنا تصبح دليلا دامغا أمام المستشرق أو المفكر والباحث الأوروبي الغربي على صدق هذه النتائج ويبدأ التغلغل الثقافي في داخل المجتمعات العربية حيث تجد صدى لأفكارهم دون تقديم حتى النقد الموضوعي لهذه الأفكار وتصبح الساحة العربية مهيأة للأفكار المرتبطة بتحقيق مصالح المجتمعات الغربية مثل: فكرة" الشرق الأوسط الكبير"،"الأمركة"،"الشرق الأوسط الجديد"،"محاربة الإرهاب ودمقرطة الأنظمة العربية"...إلخ.

هناك **محاولات عديدة بذلت لمناقشة أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي** بدأت بمحاولات فردية قامت لمناقشة قضايا النظرية والمنهج في علم الاجتماع، ثم تطورت إلى محاولات جماعية تهدف للنهوض بعلم الاجتماع في العالم العربي. ثم تبلورت هذه المحاولات في المطالبة بقيام علم اجتماع عربي قومي. ثم عقدت ندوات ومؤتمرات متعددة وكثيرة وناقشت أزمة الثقافة وأزمة علم الاجتماع، وأزمة المجتمع وعلاقتها بهذا العلم وإشكاليته، من هذه الندوات:

1- النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي (الجزائر 1973).
2- تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط(الكويت 1978) .
3- نحو علم اجتماع عربي (أبو ظبي 1983) .
4- إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي(القاهرة 1983) .
5- علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي(الكويت 1984) .

6- نحو علم اجتماع عربي(تونس 1985).

لقد تمخضت عن هذه اللقاءات والمناقشات عن اتفاق العديد من الباحثين والمفكرين في الوطن العربي عن جملة من الأفكار والتوصيات نوجزها فيمايلي:**(6)**

- بروز حاجة الوطن العربي الماسة إلى علم اجتماع نقدي، يكون قادرا على أن يتجاوز مشكلة الأنظمة ويحللها ويفسرها على ضوء الواقع المعاش.
- ضرورة الدعوة إلى إنهاء حالة الاغتراب عن واقعنا وتراثنا، والتخلص من مركب النقص والنظرة القاصرة اللذين نشعر بهما تجاه التراث العالمي.
- ضرورة إبداع المنهج الملائم لدراسة الوحدات الاجتماعية والتعرف على المشكلات الحقيقية يظل التحدي المنهجي أمام التوصل الى نظرية اجتماعية.
- الاهتمام بتطويع الأساليب المنهجية –من خلال البحث- بهدف التوصل إلى الأساليب الملائمة لبحث القضايا المجتمعية لواقعنا العربي، أي الحاجة إلى علم اجتماع أمبيريقي(7) يدرس ويحلل المشكلات الفعلية ويقترح الحلول المناسبة.

في الأخير يمكن القول أن أزمة علم الاجتماع في الوطن العربي هي مسؤولية مجتمع المشتغلين بالعلم، بل هي أزمة مجتمع بأكمله- كما يراها معظم الباحثين والمفكرين- ولهذا فان التغلب على هذه المعضلة لا يمكن أن يتحقق بجهد فرد أو مجموعة من الأفراد وإنما يتم بتظافر جهود الجميع للتخلص من إنتاج العقم والتخلف، وإبداع أفكار جديدة مغايرة تكون قادرة على تحليل الواقع بموضوعية أكثر وبمصداقية تمكننا من تجاوز هذه العثرة.

من ناحية أخرى تطرح قضية تدريس **علم الاجتماع في بعض الجامعات الجزائرية** إشكاليات عديدة ومتنوعة ترتبط في غالب الأحيان بجوانب تربوية علمية، منها ما يتصل بالمكون في حد ذاته، ونقصد هنا طبيعة تكوين الأستاذ المتخصص في علم الاجتماع خلال مساره الدراسي والمهني (أفكاره،

اتجاهاته...) ومنها ما يتصل بظروف الطالب الذي يلتحق أو يلحق بهذا الفرع، ونعني هنا قدرته على الانسجام ضمن هذا التخصص خاصة إذا علمنا أن معظم الموجهين لهذا الفرع لم يختاروه بمحض إرادتهم وإنما تم إجبارهم على ذلك.

أضف إلى ذلك، تطرح قضية البرامج صعوبات أخرى تضاف إلى سابقتها، ذلك أن هذه الأخيرة غالبا ما توضع بطريقة متسرعة بحيث يغيب عنها أسلوب النقاش والإثراء من طرف الخبراء والمتخصصين في هذا الميدان. ومن ثم تظهر الحاجة إلى ضرورة التحضير الجيد وإثارة الحوار بين هؤلاء قبل وضع هذه البرامج، خاصة في ظل المرحلة الراهنة التي تشهد تحولات وتغيرات على جميع الأصعدة. لذلك يتطلب الأمر ضرورة تعديل أو تغيير البرامج الكلاسيكية بأخرى جديدة تتماشى وطبيعة هذه المرحلة.

وعلى ضوء هذا الطرح يقترح الباحث مايلي:

* فتح تخصصات جديدة في علم الاجتماع تساير التطورات الحاصلة على مستوى الواقع الاجتماعي.

*أن تسند مهمة تدريس هذه التخصصات إلى باحثين لهم خبرة في هذا المجال.

*ضرورة التنسيق بين جميع التخصصات التي تدرس على مستوى المراكز والجامعات على المستوى الوطني قصد تبادل الخبرات والتجارب بين الباحثين.

* وأخيرا، يقترح الباحث إنشاء مركز وطني متخصص في البحث الاجتماعي يضم علماء اجتماع، علماء نفس، علماء في الأنثربولوجيا، في التاريخ...مع تزويده بكل المستلزمات المادية والبشرية على غرار مراكز البحوث في الدول العربية والأجنبية.

قائمة المراجع:

1- محمد عزت حجازي: الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي في: مجلة مركز دراسات الوحدة العربية- سلسلة كتب المستقبل العربي-بيروت- ط2 ، 1989، ص14.

2- حسن الساعاتي: علم الاجتماع الخلدوني- قواعد المنهج- دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

3- محمد عزت حجازي، نفس المرجع السابق،ص ص16-17.

4- أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والراديكالية، دار المعارف، مصر،1981.

5- علي عبد الرازق جلبي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1990.

6- عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،1981.

7- أنظر: عبد القادر الأربي: الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري العدد الخامس، دار المعارف، مصر، 1984،ص95.